

## ١,٦ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين مصر وفرنسا خلال ٩ أشهر

أصدر وزير التجارة والصناعة قرارًا بتشكيل الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري الفرنسي برئاسة محمود القيسي نائب رئيس مجلس إدارة شركة ميدجينكو للتجارة الدولية.

وقال وزير التجارة، إن إعادة تشكيل هذا المجلس يأتي في إطار سياسة الوزارة لضخ دماء جديدة تسهم في تعزيز التعاون المشترك مع الجانب الفرنسي على المستويين التجاري والاستثماري، مؤكدًا أهمية الدور الرئيسي والمحوري للمجلس في دعم وتنمية حركة التجارة البينية وتشجيع القطاع الخاص الفرنسي على إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة في مصر، خاصة وأن فرنسا تمثل أحد أهم الشركاء التجاريين الأوروبيين لمصر حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو مليار و٦٥١ مليون دولار خلال الـ ٩ أشهر الأولى من العام الجاري.

ويضم الجانب المصري من المجلس في عضويته كل من فؤاد يونس رئيس مجلس إدارة شركة يونس الاستشارية وعبدالحليم عاصم مستشار رئيس شركة تاليس افريقيا والشرق الأوسط وعادل دانش رئيس مجلس إدارة شركة سيليكون واحة وأحمد شوقي المدير التنفيذي لمكتب مازارز مصطفى شوقي للمحاسبة والمراجعة وعلاء دياب رئيس شركة بيكو الحديثة للحاصلات الزراعية عمرو عطية عضو مجلس إدارة شركة ايجي ترانس افيدبيم والدكتور أشرف الجزايري رئيس شركة مشرق لتنمية الأعمال والهامي الزياد رئيس شركة ايميكو للسياحة وغادة درويش مدير عام شركة بيزا للتوريدات الصناعية وحامد حسونة المدير الاقليمي لبنك يوباف وكريم رفعت رئيس مجلس إدارة شركة ان جيدج للاستشارات وماري لويس نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات بي تي ام ومحمد طلعت رئيس شركة بانج ايجيبت ومحمد اوزالب رئيس مجلس إدارة بنك بلوم مصر ومحمد حلاوة رئيس مجلس إدارة شركة بست تشيز للمنتجات الغذائية ومنير جورج شركة مقار للاستشارات المالية واحمد الطويل نائب رئيس شركة تراينجل ايجيبت والدكتور أحمد مجدي العضو المنتدب لشركة سوموتومو ايجيبت.

وأشار الوزير إلى أنه روعى في التشكيل إختيار عدد من الكفاءات والخبرات إلى جانب عنصر الشباب وبصفة خاصة في القطاعات التي تمثل الهيكل الأساسي للتعاون الاقتصادي المشترك بين مصر وفرنسا.

وقد نص القرار أن مدة عمل المجلس ٣ سنوات من تاريخ نشره بالوقائع الرسمية وتضمن في مادته الثانية أن يرفع رئيس الجانب المصري تقريراً دورياً نصف سنوي عن جهوده ونشاطه إلى وزير التجارة والصناعة متضمناً ما قام به المجلس من نشاط وما يراه من اقتراحات وخططه المستقبلية لتنمية المصالح المشتركة بين البلدين، وأن تقوم الجهات المصرية المعنية والسفارات المصرية بالخارج خاصة المكاتب التجارية بمعاونة المجلس في أداء مهامه وتيسير مباشرته لاختصاصه وتزويده بما يطلبه من بيانات أو معلومات تتعلق بنشاط المجلس.